

Distr.: General  
16 October 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية،

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد  
والتدابير اللازمة لإنجاز المرحلة الأولى من الآلية، إضافة إلى الاعتبارات  
المتعلقة بالمرحلة التالية

مذكرة من الأمانة

## ملخص

تقدم هذه الوثيقة تحليلاً محدثاً لأداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حتى 18 أيلول/سبتمبر 2023. وهي تتضمن توصيات بشأن التدابير اللازمة لإتمام المرحلة الأولى، والدروس المستفادة من أداء الآلية في مرحلتها الأولى، والاعتبارات المتعلقة بمستقبل الآلية.



## أولاً - مقدمة

1- سلّم مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/8، بأن مواصلة عملية تقييم أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قبل انتهاء دورة الاستعراض الثانية استناداً إلى الخبرات المكتسبة حتى الآن في دورة الاستعراض الأولى، يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق نتائج مفيدة، وأن تلك العملية ينبغي أن تبدأ دون المساس بمواصلة تلك الأعمال على أي وجه في وقت لاحق بعد انتهاء الدورة الاستعراضية الثانية.

2- وفي القرار نفسه، شجع المؤتمر الدول الأطراف، بمساعدة الأمانة، على أن تتبادل الآراء طوعاً داخل فريق استعراض التنفيذ، دون المساس بالولايات الرهانة المسندة إلى الفريق والإطار المرجعي للآلية، بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى، وطلب إلى الفريق أن يقدم تقريره إلى المؤتمر في دورته العاشرة. وفي القرار نفسه أيضاً، طلب المؤتمر إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، من أجل أن يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي للآلية ومقرّر المؤتمر 1/5، وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق قرار المؤتمر 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية.

3- وعلاوة على ذلك، في الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021، أفادت الدول الأعضاء وأطراف في الاتفاقية بأنها ترحب بإنجازات آلية استعراض التنفيذ في تعزيز جهود الأطراف الرامية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وحثت الأطراف في الاتفاقية على استكمال استعراضاتها في إطار الآلية في الوقت المناسب، لكي تختتم دورتي الاستعراض الأولى والثانية في غضون فترة أداؤها المتفق عليها. ورحبت الدول الأعضاء أيضاً بالجهود التي يبذلها المؤتمر لتقييم أداء الآلية وتكييف إجراءات ومتطلبات المتابعة، حسب الاقتضاء.

4- وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن أداء الآلية وتحدد توصيات بشأن التدابير اللازمة لإتمام الاستعراضات القطرية في إطار الدورة الثانية، بما في ذلك تمديد الدورة الثانية، والاعتبارات المتعلقة بمستقبل الآلية. وهي تعرض أيضاً الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد نهاية المرحلة الأولى، وتقدم لمحة عامة عن مداوات فريق استعراض التنفيذ بشأن هذه المسألة، وفقاً للقرار 2/8، وتقرح خطوات قد يود المؤتمر أن ينظر فيها لدى اختتام المرحلة الحالية والشروع في المرحلة التالية من الآلية.

5- ويستند التحليل إلى مذكرات الأمانة بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، خاصة دورتها الاستعراضية الثانية والتدابير اللازمة لإتمامها (CAC/COSP/2019/12)؛ وبشأن آراء الدول الأطراف بشأن أداء الآلية (CAC/COSP/2021/4)؛ وبشأن الدروس المستفادة والآراء المتعلقة بالمجالات المحتملة لتحسين آلية استعراض التنفيذ (CAC/COSP/IRG/2023/3)؛ وبشأن الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى بشأن تشغيلها والانتقال إلى مرحلة تالية: خبرات مجمعة في سياق عمليات الانتقال في آليات الاستعراض الأخرى للأقران (الجزء الأول) (CAC/COSP/IRG/2023/8)؛ وإلى الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى بشأن تشغيلها والانتقال إلى مرحلة تالية: عناصر آليات استعراض الأقران الخاضعة لعمليات الانتقال والملاحظات والاتجاهات (الجزء الثاني) (CAC/COSP/IRG/2023/8/Add.1).

## ثانياً - أداء آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية

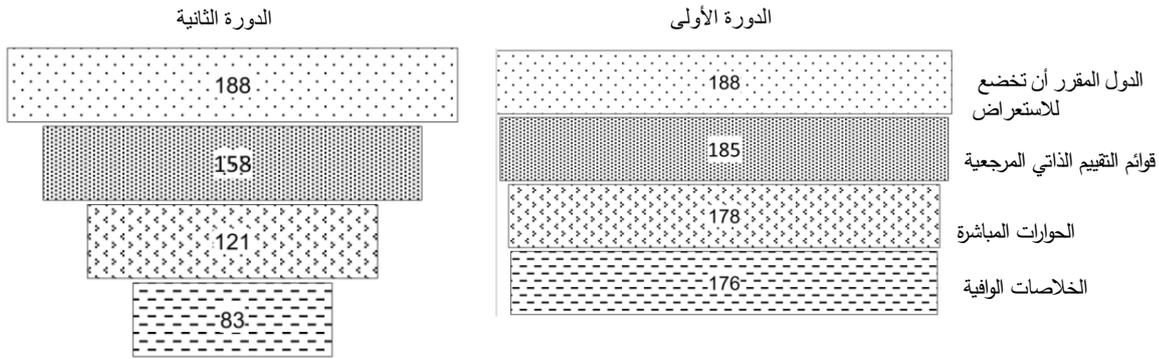
6- أوشكت الآن الدورة الأولى على الانتهاء، حيث اعتُمدت 176 خلاصة وافية من أصل 188 خلاصة وافية. إلا أن الدورة الثانية تواجه تأخيرات كبيرة في جميع مراحل الاستعراضات، حيث أُنجزت حتى وقت إعداد هذه الوثيقة 83 خلاصة وافية من أصل 188 خلاصة وافية للدورة الثانية. وقد أحاط المؤتمر علماً، في مقرره 1/8 بالتأخير الذي حدث خلال الدورة الثانية وقرر تمديد مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة المجال أمام إتمام الاستعراضات القطرية، وأهاب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية. وبعد فترة وجيزة من قراره تمديد الدورة الثانية، بدأت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى تأخيرات إضافية في إتمام الاستعراضات القطرية. وفي ضوء تلك التأخيرات، نورد تحليلاً محدثاً لأداء الآلية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير اللازمة لإتمام الدورة الثانية.

## ألف - لمحة عامة إحصائية عن دورتي الاستعراض الأولى والثانية

7- توضح البيانات المدرجة في الشكل الأول التقدم الإجمالي المحرز حتى 18 أيلول/سبتمبر 2023 في الاستعراضات القطرية في إطار دورتي آلية استعراض التنفيذ الأولى والثانية.

الشكل الأول

التقدم الإجمالي المحرز في دورتي الاستعراض الأولى والثانية



## باء - تحليل الأطر الزمنية المرتبطة بالمراحل الحرجة من عملية الاستعراض، مع التركيز على دورة الاستعراض الثانية

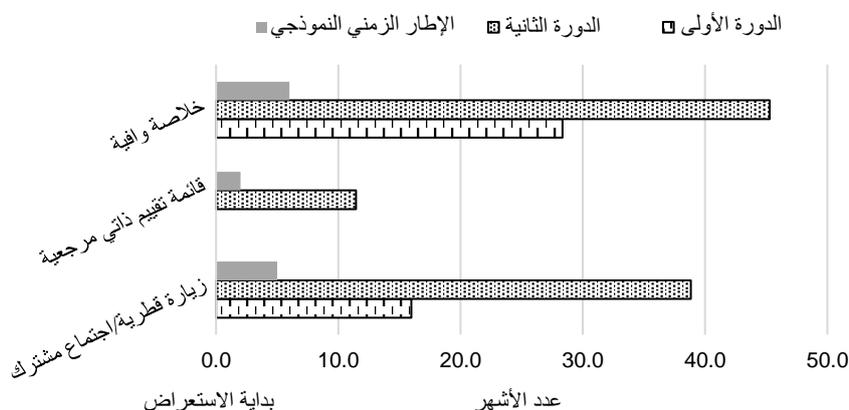
8- جرى تحليل حالات التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية وما نتج عنها من تراكم للأعمال بغرض تحديد ما إذا كان بالإمكان إتمام دورة الاستعراض الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024، حسبما هو متوخى في مقرر المؤتمر 1/8. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجريت مقارنة بين الأطر الزمنية الإرشادية الواردة في المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة<sup>(1)</sup>، والإطار الزمني الفعلي للاستعراضات في كلتا الدورتين.

(1) يرد في "الإطار الزمني النموذجي للاستعراضات القطرية استناداً إلى الإطار المرجعي لآلية الاستعراض والمبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة". يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: [www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Review-Mechanism/IRG\\_model\\_country\\_review\\_schedule.pdf](http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Review-Mechanism/IRG_model_country_review_schedule.pdf).

9- ويبين الشكل الثاني المقارنة العامة بين التقدم المحرز في استعراضات الدورة الأولى واستعراضات الدورة الثانية منذ استهلال الاستعراضات القطرية؛ وترد أدناه مناقشة بشأن المراحل الفردية التي جرى تحليلها.

الشكل الثاني

المدة الوسطى للاستعراضات القطرية: الإطار الزمني المستهدف مقابل الإطار الزمني الفعلي



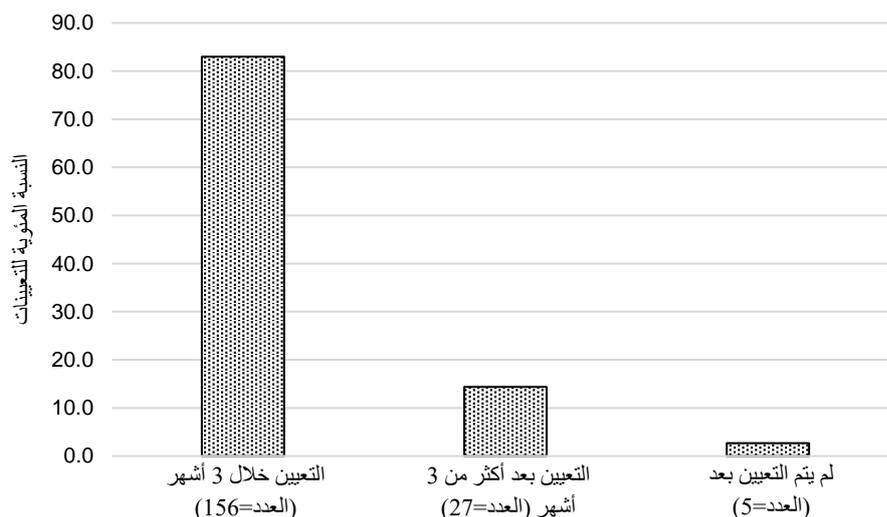
1- تحليل فرادى خطوات الاستعراض

(أ) تأخر تعيين جهات الاتصال

10- على الرغم من أن الإطار المرجعي ينص على أن تصمم الاستعراضات مثاليًا بحيث لا تستغرق أكثر من ستة أشهر، فإن عملية الاستعراض تستغرق وقتًا أطول بكثير. حتى الخطوة الأولى المتمثلة في تعيين جهات الاتصال، المقرر أن تتخذ في غضون ثلاثة أسابيع من بدء الاستعراض، شهد تنفيذها بعض التأخير. وعُينت حتى الوقت الراهن 183 جهة اتصال من أصل 188 لدورة الاستعراض الثانية. وقدم أكثر من 80 في المائة من التعيينات في غضون ثلاثة أشهر من بدء الاستعراض. وعلى الرغم من هذه الصورة الإيجابية عموماً، فإن التعيينات تأخرت لأكثر من ثلاثة أشهر فيما يزيد على 10 في المائة من الاستعراضات، ولا تزال خمسة تعيينات معلقة (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

دورة الاستعراض الثانية: المدة الزمنية الفاصلة بين بدء الاستعراض وتعيين جهات الاتصال



## (ب) تأخر تعيين الخبراء الحكوميين

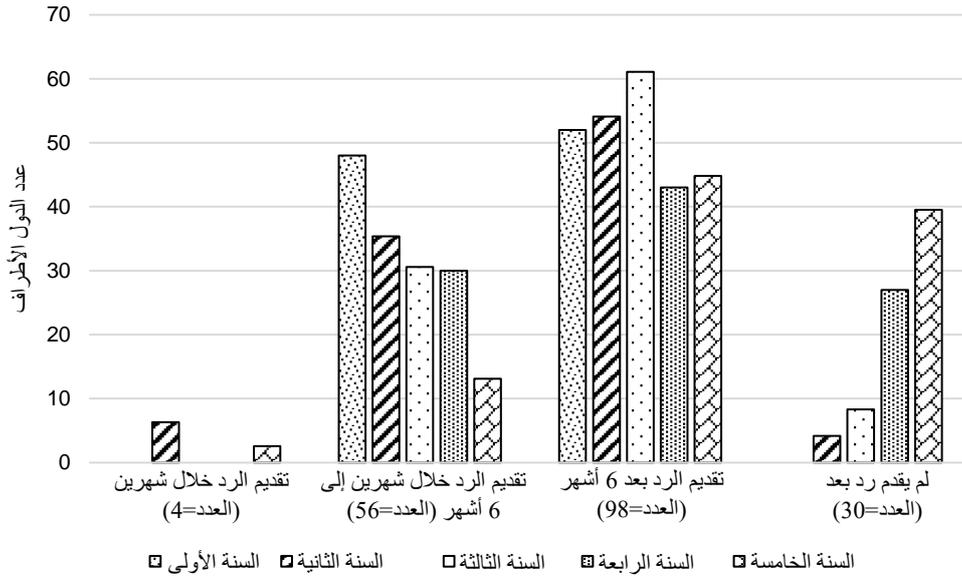
11- طرأت تأخيرات أكثر تواترا على تعيين الخبراء الحكوميين. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة تتوخى عقد أول تداول عن بُعد أو أول تداول بالفيديو في غضون شهر واحد من بدء الاستعراض، فإن عدداً من الاستعراضات القطرية تعطل لأن الدول الأطراف لم تعين خبراءها الحكوميين. وفي عدة حالات، تأخر تعيين الخبراء لأكثر من سنة أو حتى لعدة سنوات، مما يعني أن الاستعراضات كانت تراوح مكانها، وذلك على الرغم من الرسائل التذكيرية المتكررة ورسائل التنبيه بالتأخير التي أرسلتها الأمانة. ويؤثر التأخر في تعيين الخبراء الحكوميين أو تغيير خبراء الاستعراض أثناء الاستعراضات على جميع المراحل اللاحقة من الاستعراض.

## (ج) تأخر تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية

12- تشكل الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية شرطا أساسيا للمضي في عملية الاستعراض. ويتوخى الإطار الزمني النموذجي أن تقدم تلك الردود في غضون شهرين من بدء الاستعراض. وقد تأخر ما يقرب من نصف الدول الأطراف قيد الاستعراض (98 دولة) لأكثر من أربعة أشهر في تقديم ردودها، في حين أن 30 دولة طرفا لم تقدم ردودها بعد. ونتيجة لذلك، لا يمكن المضي قدماً في تنفيذ 16 في المائة من الاستعراضات القطرية. وهذا يعني أن تلك الاستعراضات، دون احتساب استعراضات الدول الأطراف الجديدة في الاتفاقية، قد تأخرت لمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات تقريبا (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

دورة الاستعراض الثانية: المدة الزمنية الفاصلة بين بدء الاستعراض وتقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية



## (د) التأخيرات في تنظيم الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19

13- يتوخى الإطار الزمني النموذجي شهرين من الحوار المباشر. وقد ازداد عدد الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة باطراد في السنوات الثلاث الأولى من الدورة الثانية، إلا أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى حدوث تأخيرات في تنظيم الزيارات القطرية. وقد نظمت بعض الزيارات القطرية عن بُعد أو بالحضور الشخصي

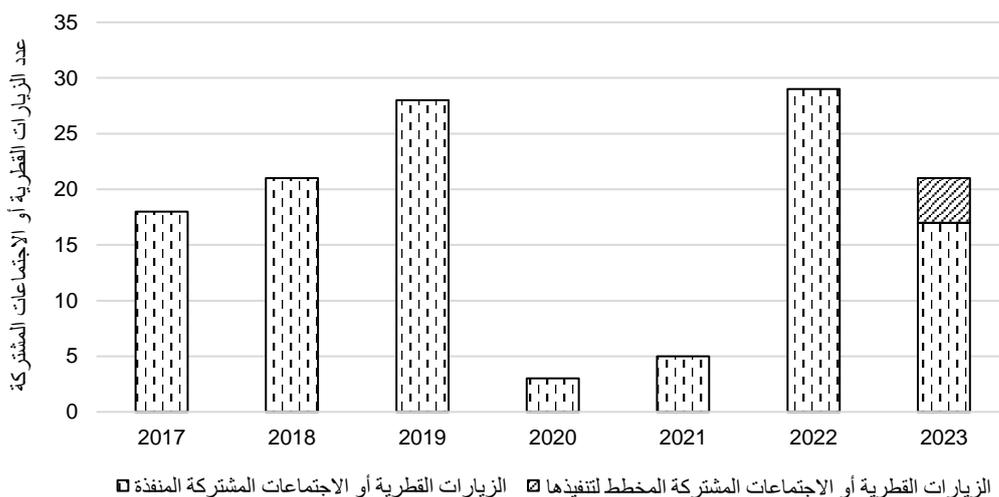
وعبر الإنترنت، ولكن التقييم العام لهذه التجربة هو أن لأشكال الحوار المباشر الذي يجرى عبر الإنترنت أثراً محدوداً في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والتعلم من الأقران وبناء القدرات والتعاون البناء، وهو استنتاج توصلت إليه أمانات آليات استعراض أخرى.

14- وفي كثير من الحالات، لم يكن إجراء زيارات عن بُعد ممكناً بسبب الفروق الزمنية بين ثلاث دول معنية. وتمثلت التحديات الأخرى في حدوث إشكالات دائمة بشأن الاتصالات والمسائل التقنية، فضلاً عن وجود لوائح تنظيمية منعت ممثلي الوكالات الحكومية المعنية بالاستعراضات من الاجتماع شخصياً. ونتيجة لذلك، قررت دول أطراف عديدة تأجيل الزيارات القطرية إلى أن تسمح لوائحها التنظيمية المحلية بعقد تلك الاجتماعات ويصبح السفر ممكناً مرة أخرى.

15- ونظراً للقيود على السفر التي فرضتها دول كثيرة في عامي 2020 و2021، وحتى في عام 2022، لم يتسن إجراء بعض الزيارات القطرية بالحضور الشخصي. وهكذا شهد عدد الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة التي عقدت في عامي 2020 و2021 انخفاضاً كبيراً، فتراكمت الزيارات وتعين تحديد مواعيد جديدة لها اعتباراً من عام 2022 وما بعده. وقد أثر التأخير في جدولة الزيارات القطرية بدوره على العدد الإجمالي للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية التي أمكن إنجازها (انظر الفقرات 16-19 أدناه). وعلى الرغم من أن عدداً قياسياً من الزيارات القطرية أُجري في عام 2022، فإن التأخيرات السابقة جعلت إنجاز جميع الاستعراضات المعلقة بحلول حزيران/يونيه 2024 مهمة مستحيلة (انظر الأشكال من الخامس إلى السابع).

الشكل الخامس

دورة الاستعراض الثانية: عدد الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة المنفذة سنوياً\*



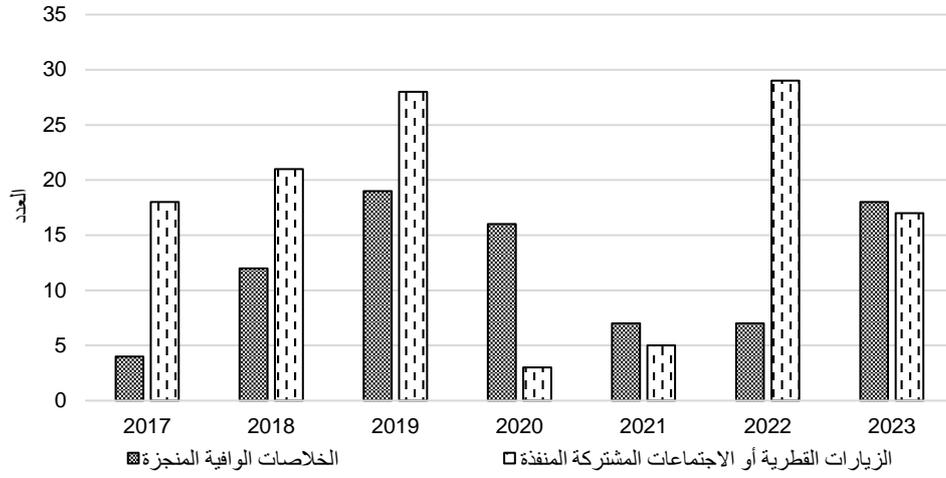
\* لم تنفذ أي زيارة قطرية/اجتماع مشترك فيما يتعلق ب63 استعراضاً، ولم يخطط لتنفيذها.

#### (هـ) التأخيرات في الموافقة على الخلاصات الوافية

16- لأغراض هذا التحليل، يعتبر إنجاز الخلاصة الوافية نهاية الاستعراض القطري، بالنظر إلى أن تقارير الاستعراضات القطرية عادة ما تُنجز في مرحلة لاحقة. وقد انخفض في عامي 2020 و2021 عدد الخلاصات الوافية التي تمت الموافقة عليها خلال جائحة كوفيد-19 مقارنة بأعدادها في السنوات السابقة للجائحة، إلا أن عدد ما أنجز منها في هذين العامين كان أكبر من عدد الزيارات القطرية التي أُجريت، ومن ثم فقد أمكن الانتهاء من بعض الاستعراضات المعلقة (انظر الشكل السادس).

## الشكل السادس

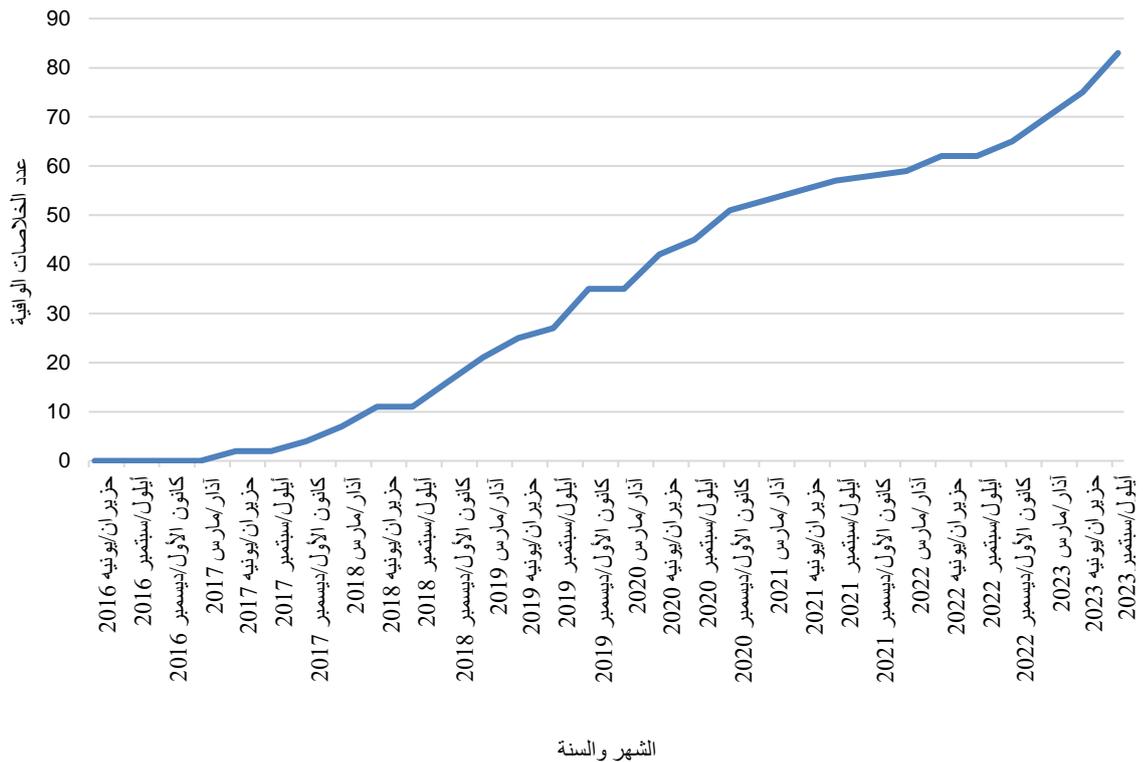
دورة الاستعراض الثانية: عدد الخلاصات الوافية المنجزة والزيارات القطرية/الاجتماعات المشتركة المعقودة سنويًا



17- يبين الشكل السابع الزيادة الإجمالية في عدد الخلاصات الوافية المنجزة خلال دورة الاستعراض الثانية، على الرغم من انخفاض عدد الزيارات القطرية التي أجريت والخلاصات الوافية المنجزة خلال فترة الجائحة.

## الشكل السابع

دورة الاستعراض الثانية: عدد الخلاصات الوافية المنجزة



## 2- أسباب التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية وعواقبه

18- حُدثت أسباب متنوعة للتأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية، وأبرزت أهم مرحلتين يحصل فيهما تأخيرات كبيرة وهما مرحلة تقديم الدول الأطراف لردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية ومرحلة وضع الصيغة النهائية للخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية. وعرضت أسباب أخرى منها: (أ) التأخير في تعيين جهات الاتصال والخبراء الحكوميين (انظر الفقرتين 10 و 11 أعلاه)؛ (ب) تعدد اللغات المستخدمة في بعض الاستعراضات، حيث يلزم وقت إضافي للترجمة التحريرية وتجهيز وثائق العمل؛ (ج) الصعوبات في جدولة الزيارات القطرية؛ (د) الوقت اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء أو تلقي الموافقة بشأن الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية من جميع الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، أشارت دول أطراف عديدة إلى أن تعقد الفصل الثاني من الاتفاقية والمشاورات الواسعة النطاق بين أصحاب المصلحة اللازمة بشأن الفصلين قيد الاستعراض في الدورة الثانية يمثلان السببين الجذريين لمعظم حالات التأخير.

19- وبالإضافة إلى مختلف مراحل الاستعراض التي تحدث فيها حالات تأخير، فإن عبء العمل الملقى على عاتق الخبراء الحكوميين والأمانة قد ازداد نتيجة لما يلي: (أ) تزايد عدد الدول الأطراف منذ بدء دورة الاستعراض الأولى، عندما لم يكن هناك سوى 144 دولة طرفاً في الاتفاقية؛ (ب) تراكم الاستعراضات الناتج عن السنوات السابقة. وقد أدت حالات التأخير والحالات المتكررة لعدم تجاوب الدول الأطراف إلى ازدياد عبء أعمال الأمانة المتعلقة بالمتابعة وجعلت من الصعب تحديد المواعيد والتخطيط. وأثرت حالات التأخير أيضاً على الخبراء الحكوميين، إذ إن العديد من الدول الأطراف قيد الاستعراض في السنوات الثلاثة إلى الخامسة من الدورة الثانية مطالبة أيضاً بالعمل كدول أطراف مستعرضة في استعراضات متأخرة أخرى أو في الاستعراضات الجارية في سنة الاستعراض نفسها. وعلاوة على ذلك، تترتب أيضاً على التأخير في بعض الحالات آثار من حيث الموارد بالنسبة للدول المشاركة بسبب تحويل التزامات مالية متوقعة في سنة مالية ما إلى سنة مالية أخرى. وأثرت الحاجة إلى إجراء الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنوات اللاحقة معاً وفي نفس الوقت تأثيراً سلبياً على قدرة الدول المستعرضة والأمانة. ومن أجل المضي قدماً بالجهود الرامية إلى إتمام الدورة الثانية في الوقت المناسب، واطبقت الأمانة على إرسال رسائل تذكير أكثر تواتراً إلى الدول الأطراف التي لا تتقيد بالاطر الزمنية.

## 3- النتائج والتوقعات

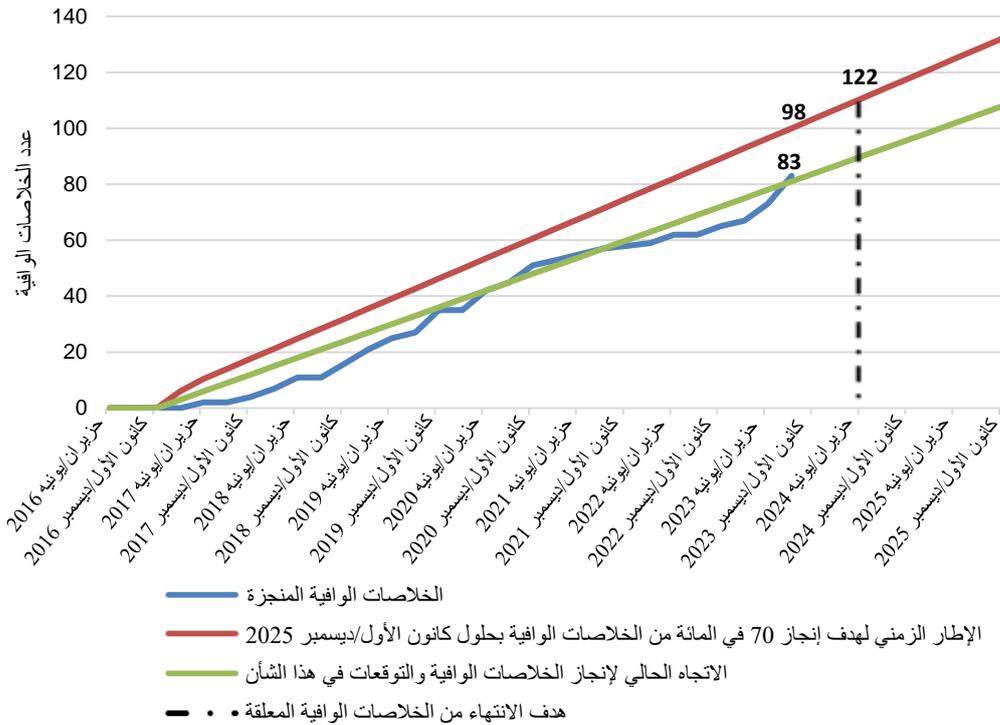
20- أظهر التحليل أن تراكم التأخيرات طوال عملية الاستعراض، وطوال سنوات الاستعراض، إضافة إلى تأثير الجائحة، أدى إلى تفاقم حالة تباطؤ وتيرة الاستعراضات. وبمجرد رفع القيود المفروضة على السفر والاجتماعات، بذل كل جهد ممكن لإجراء عدد من الزيارات القطرية أكبر من المتوسط؛ بيد أن العدد الإجمالي للزيارات القطرية التي يمكن تنظيمها يبقى مقيداً بقدرة الأمانة على دعم جميع الاستعراضات المعلقة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، وفيما يتعلق بالدورة الثانية، كان لا يزال يتعين إنجاز 105 خلاصات وافية وإجراء 63 حواراً مباشراً.

21- وحدد الأرقام الواردة في التقرير المقدم إلى المؤتمر في عام 2019 إمكانيات تمديد الدورة الثانية، حيث أشارت التوقعات إلى معدل إنجاز نسبته 44 في المائة (81 دولة طرفاً من أصل 184 دولة في ذلك الوقت) بحلول حزيران/يونيه 2024 حسب وتيرة الاستعراضات في ذلك الوقت (CAC/COSP/2019/12، الفقرة 17 (ب)). وإذا استمرت الاستعراضات بمتوسط الوتيرة الحالية، فإن أقل من نصف استعراضات الدورة الثانية (90 استعراضاً، أي 48 في المائة) سيكون قد أنجز في الموعد المرتقب لانتهاؤها، في حزيران/يونيه 2024. ومع ذلك، وبعد الزيادة الكبيرة التي شُهدت في عدد الزيارات القطرية في عامي 2022 و 2023، يوجد حالياً 39 استعراضاً قطرياً أجريت بشأنها زيارات قطرية وجار وضع الصيغة النهائية لخلاصاتها الوافية. وكما هو مبين في الشكل الثامن، فإن اعتماد 15 خلاصة من هذه الخلاصات الوافية، الموجودة حالياً لدى الدول الأطراف، سيرفع العدد الإجمالي للخلاصات الوافية المنجزة إلى 98 خلاصة، وهو رقم يتماشى مع الإطار الزمني المتوقع لإتمام الدورة الثانية.

وسيؤدي الانتهاء من جميع الخلاصات الوافية المعلقة البالغ عددها 39 خلاصة بحلول حزيران/يونيه 2024 إلى إنجاز ما مجموعه 122 خلاصة وافية مكتملة، مما يعني أن الهدف العام المتمثل في إنجاز 70 في المائة من الخلاصات الوافية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، في حال تمديد دورة الاستعراض الحالية حتى ذلك التاريخ، سيتم تجاوزه قليلاً. ولا بد أن تتعاون الدول الأطراف لتحقيق هذا الهدف، ولا سيما في الحالات التي انقضت فيها أكثر من سنة على الزيارة القطرية ولم تقدّم المعلومات اللازمة لاستكمال الخلاصة الوافية، أو التي لا تزال فيها الموافقة على الخلاصة الوافية معلقة في الدولة الطرف قيد الاستعراض.

الشكل الثامن

### العدد التراكمي المتوقع للخلاصات الوافية المنجزة



### ثالثاً - الاعتبارات المتعلقة بمرحلة الاستعراض التالية

22- يتوخى، تماشياً مع قرار المؤتمر 1/3 وإطار الآلية المرجعي، إجراء أكثر من مرحلة استعراض واحدة. ومراعاة من الفريق للمبادئ التوجيهية للآلية وهدفها العام المتمثل في مساعدة الدول على التنفيذ الفعال للاتفاقية، فقد بدأ في مناقشة مستقبل الآلية. وإذا رغب المؤتمر في إطلاق مرحلة الاستعراض التالية أثناء دورته الحادية عشرة، في عام 2025، بعد الانتهاء من الدورة الحالية<sup>(2)</sup>، فإن هذه المناقشات تأتي في وقتها.

23- ويعرض هذا القسم الولايات القائمة فيما يتعلق بمرحلة الاستعراض المقبلة ويحدد الخطوات اللازمة لاختتام المرحلة الحالية وبدء المرحلة التالية. ووفقاً للقرار 2/8، يقدم هذا القسم أيضاً لمحة عامة عن الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف طوعاً وبشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الحالية

(2) يمكن للمؤتمر أن يقرر السماح ببدء المرحلة التالية بمجرد بلوغ معدل إنجاز محدد. وفي هذا الصدد، يمكن للمؤتمر أن يسترشد بإجراءات وقواعد تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، التي تشترط للانتقال إلى مرحلة استعراض تالية إتمام 70 في المائة من الاستعراضات المتوخاة في بداية المرحلة السابقة (الفقرة 10 من مرفق القرار 1/9 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها).

ومداولات فريق استعراض التنفيذ بشأن هذه المسألة. وهو يتضمن أيضاً، استناداً إلى الدروس المستفادة في المرحلة الحالية، خطوات قد يود المؤتمر أن ينظر فيها.

## ألف- الولايات والخطوات اللازمة في المرحلة الثانية من الآلية

24- ترد في قراري المؤتمر 1/3 و 2/8 إشارات إلى المرحلة التالية أو مستقبل الآلية بعد مرحلة الاستعراض الحالية<sup>(3)</sup>.

25- وقد قرر المؤتمر، في قراره 1/3 أن تتألف كل مرحلة استعراض من دورتي استعراض مدة كل منهما خمس سنوات. ووفقاً للفقرة 47 من إطار الآلية المرجعي:

47- يحدد المؤتمر مراحل عملية الاستعراض ودوراتها، وكذلك نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفاصيله. وتختتم مرحلة الاستعراض لدى إتمام استعراض حالة تنفيذ جميع مواد الاتفاقية في كل الدول الأطراف. وتقسم كل مرحلة إلى دورات زمنية استعراضية. ويحدد المؤتمر مدة كل دورة من دورات الاستعراض، ويقرر عدد الدول الأطراف التي تشارك في كل سنة من دورة الاستعراض، مع مراعاة عدد الدول الأطراف المقرر استعراضها ونطاق دورة الاستعراض.

26- ويشار إلى المرحلة التالية من الآلية في الفقرتين 40 و 41 من الإطار المرجعي:

40- تقدم كل دولة طرف، خلال مرحلة الاستعراض التالية، في إطار ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية السابقة الخاصة بها. وعند الاقتضاء، تقدم الدول الأطراف معلومات أيضاً عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري الخاص بها.

41- يتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم الإجراءات والمتطلبات وتكييفها حيثما اقتضى الأمر، وذلك من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض.

27- وفيما يلي البارامترات المنصوص عليها في قرار المؤتمر 1/3 وفي الفقرتين 40 و 41 من إطار الآلية المرجعي:

(أ) من المتوقع وجود مرحلة تالية؛

(ب) يحدد تاريخ بدء الاستعراض لاحقاً؛

(ج) يمكن للمؤتمر أن يحدد نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفاصيله، وأن يحدد مدة كل دورة استعراض داخل مرحلة ما؛

(د) تشمل المعلومات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية لمرحلة الاستعراض التالية معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية من المرحلة السابقة، وحسب الاقتضاء، معلومات مقدمة من الدول الأطراف عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري.

28- وترد المبادئ التوجيهية للآلية وخصائصها في الفقرات 3-9 من إطارها المرجعي. وحسبما يرد في الفقرة 9:

(3) ترد في المرفق الأول للولايات المتعلقة بالمرحلة التالية من الآلية وتقييم أدائها وإطارها المرجعي.

9- استعراض تنفيذ الاتفاقية عملية مستمرة وتدرجية. وتبعاً لذلك، تسعى الآلية إلى الأخذ بنهج متدرج وشامل.

29- ويبين الإطار المرجعي وقرارات المؤتمر الخطوات اللازمة للتحضير لمرحلة الاستعراض التالية، على النحو الوارد أدناه.

#### 1- تقييم أداء الآلية

30- طلب المؤتمر، في قراره 2/8 إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، لكي يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من إطارها المرجعي والمقرر 1/5. وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة من دورات الاستعراض.

31- وبناء على ذلك، ومنذ الدورة الخامسة لفريق استعراض التنفيذ، التي عقدت في فيينا من 2 إلى 6 حزيران/يونيه 2014، تضمن جدول أعمال دورات الفريق بندا بشأن أداء الآلية وإطارها المرجعي.

#### 2- تقييم الإطار المرجعي والتحديات التي صودفت أثناء الاستعراضات القطرية

32- وفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، "يتولى المؤتمر، عقب اكتمال كل دورة استعراض، تقييم أداء الآلية وإطارها المرجعي". وقد طلب المؤتمر، في قراره 1/3 إلى فريق استعراض التنفيذ أن يجري تقييماً للإطار المرجعي، وكذلك للتحديات التي تصادف أثناء الاستعراضات القطرية في ختام كل دورة استعراضية، وأن يقدم تقريراً إلى المؤتمر عن حصيلة تلك التقييمات.

33- ومع أن دورة الاستعراض الحالية لم تختتم بعد، فإن الدول الأطراف اكتسبت خبرة واسعة فيما يتعلق بأداء الآلية وإطارها المرجعي نتيجة لمشاركتها كدول أطراف مستعرضة ومستعرضة في الدورتين الأولى والثانية.

#### 3- تقرير عن آراء الدول الأطراف بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً

34- شجع المؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة 13 من قراره 2/8، على أن تعمل، بمساعدة الأمانة، على تبادل آرائها طوعاً في إطار فريق استعراض التنفيذ، دون المساس بالولايات الرهنة المسندة إلى الفريق والإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى، وطلب إلى الفريق أن يقدم تقريره إلى المؤتمر في دورته العاشرة.

35- وكما هو مبين في القسم باء أدناه، قُدم تحليل أولي يعرض آراء الدول الأطراف إلى المؤتمر في دورته التاسعة في عام 2021، وقدم تقرير مستكمل إلى فريق استعراض التنفيذ في عام 2023. ويُلخص هذا التقرير الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف في عامي 2021 و2023، فضلاً عن مداولات فريق استعراض التنفيذ بشأن هذه المسألة.

#### 4- تقييم إجراءات ومتطلبات المتابعة وتكييفها

36- عملاً بأحكام الفقرة 41 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، "يتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم الإجراءات والمتطلبات، وتكييفها حيثما اقتضى الأمر، وذلك من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض". ووفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي، "يقر

المؤتمر أي تعديلات تجرى في المستقبل على الإطار المرجعي للآلية. ويتولى، عقب اكتمال كل دورة استعراض، تقييم أداء الآلية وإطارها المرجعي".

37- وبدأ فريق استعراض التنفيذ، كجزء من مداولاته بشأن المرحلة المقبلة، مناقشة الإجراءات والمتطلبات من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض (انظر القسم بء أدناه).

## باء - الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف طوعاً بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الحالية ونتائج مداولات فريق استعراض التنفيذ<sup>(4)</sup>

38- بدأ فريق استعراض التنفيذ مداولاته بشأن مرحلة الاستعراض المقبلة في دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، المعقودة في أيلول/سبتمبر 2022، وواصل تلك المداولات في جميع الدورات والدورات المستأنفة اللاحقة حتى الوقت الراهن.

39- وعملاً بقرار المؤتمر 2/8 والمقرّر 1/5، دعت الأمانة في عام 2021 الدول الأطراف إلى تقديم آرائها بشأن أداء الآلية، لكي يتمكن فريق استعراض التنفيذ، بدعم من الأمانة، من جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بتيسير أداء الآلية. واطلع المؤتمر في دورته التاسعة على الردود والآراء الواردة من 26 دولة طرفاً (CAC/COSP/2021/4 و CAC/COSP/2021/CRP.3).

40- وفي دورة الفريق الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، المعقودة في فيينا يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022، رحب متكلمون باقتراح الأمانة بشأن إعداد تقرير لكي ينظر فيه الفريق في دورته الرابعة عشرة، وفقاً للفقرتين 13 و14 من قرار المؤتمر 2/8، يستند جزئياً إلى استبيان يهدف إلى التماس آراء الدول الأطراف بشأن الآلية وعملية الاستعراض، وكذلك آراء وأفكار أولية بشأن تصميم المرحلة التالية. واطلع الفريق في دورته الرابعة عشرة على مذكرة أعدتها الأمانة تتضمن تحليلاً لآراء الدول الأطراف الـ46 التي ردت على استبيان مرفق بمذكرة شفوية أرسلت في شباط/فبراير 2023 (CAC/COSP/IRG/2023/3).

41- وأيضاً في الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، طلب الفريق إلى الأمانة أن تدعو متكلمين من أمانات آليات الاستعراض الأخرى لللكوك الإقليمية والقطاعية والدولية ذات الصلة، وأن تعد ورقة تتضمن تحليلاً للدروس المستفادة من تلك الآليات في انتقالها إلى مرحلة تالية. وبناء على ذلك، اطلع الفريق في دورته الرابعة عشرة المستأنفة على مذكرتين من الأمانة تتضمنان تحليلاً للدروس المستفادة من ست آليات استعراض أخرى بشأن تشغيلها والانتقال إلى مرحلة تالية (CAC/COSP/IRG/2023/8 و CAC/COSP/IRG/2023/8/Add.1). وأبرزت هاتان المذكرتان أن الانتقال إلى مرحلة جديدة في الآليات التي نُظر فيها كثيراً ما أدى إلى رفع مستوى الآليات من حيث أبعاد التغيير التسعة التالية: (أ) المواضيع التي تغطيها مرحلة الاستعراض الجديدة؛ (ب) استخدام الزيارات القطرية؛ (ج) المناقشة العامة للتقارير القطرية؛ (د) نشر مواد الاستعراض وشفافية عملية الاستعراض؛ (هـ) عملية المتابعة؛ (و) إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ (ز) معالجة حالات التأخير؛ (ح) استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لدعم عملية الاستعراض؛ (ط) تحسين قدرة المشاركين. وبالإضافة إلى هاتين المذكرتين، عقدت حلقة نقاش بشأن الدروس المستفادة من آليات الاستعراض الأخرى.

42- وتلخص الفقرات التالية الآراء التي تبادلتها الدول الأطراف في ردودها الخطية والحالة الراهنة لمداولات الفريق بشأن هذه المسألة.

(4) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المداولات، انظر تقارير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الأولى (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.1)، ودورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.2)، ودورته الرابعة عشرة (CAC/COSP/IRG/2023/7).

## 1- فعالية الآلية

43- قِيّمت الغالبية العظمى من المجيبين على الاستبيان المرسل إلى الدول الأطراف في شباط/ فبراير 2023 الآلية بأنها فعالة جدا أو فعالة إلى حد ما<sup>(5)</sup>. وشُلت الضوء على الأثر الإيجابي للآلية في التعجيل بتنفيذ الاتفاقية ومساعدة الدول الأطراف على الامتثال للمعايير الدولية، وعلى الدور الحاسم الذي تؤديه الآلية في توجيه الأعمال المتعلقة بالإصلاح التشريعي واستراتيجيات مكافحة الفساد وفي تعزيز التنسيق المحلي والتعاون الدولي. ورئي أيضا أن تحديد المعلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات والاحتياجات من المساعدة التقنية وتبادلها جانب حاسم الأهمية من جوانب الآلية. وخلال دورات فريق استعراض التنفيذ، كرر المتكلمون تأكيد التزام حكوماتهم القوي بالآلية.

44- ورئي أن استقلالية الآلية وتطبيقها الموحد، إلى جانب اتسامها بطابع عالمي وتقني وبثاء وحيادي وغير تدخلية وغير اختصامي، من نقاط القوة الرئيسية للآلية. وأعربت الدول الأطراف أيضا عن تقديرها لشمولية الاستعراضات القطرية واتساقها. ولوحظ أيضا الدور الذي تؤديه الاستعراضات القطرية في تعزيز القدرات الوطنية على التصدي للفساد، فتكون بمثابة نقاط مرجعية لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات وسبل التصدي لها، وتسهم في زيادة الشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على المساعدة التقنية بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر الآلية التي لا تتضمنها آليات الاستعراض الأخرى.

45- ورئي أن عدم وجود إجراء مخصص للمتابعة (انظر الفقرات 56-58 أدناه)، وعدم إمكانية إنفاذ التوصيات وعدم وجود الأدوات اللازمة لإشراك البلدان غير المتجاوبة في الاستعراضات التي تُجرى لها، نقاط ضعف ذات شأن في الآلية. ومن أجل معالجة أوجه الضعف هذه، سلطت الدول الأطراف الضوء على المجالات التي يمكن أن تستفيد من التحسينات وتبادلت أفكارها وآراءها في هذا الصدد. وترد هذه المقترحات في الأقسام الفرعية المواضيعية أدناه.

46- وخلال دورات فريق استعراض التنفيذ، دعا بعض المتكلمين إلى زيادة التفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، في عمليات الاستعراض، بينما أعرب آخرون عن تقديرهم للطابع الحكومي الدولي للآلية.

## 2- تمديد الدورة الثانية

47- اتخذ المؤتمر قراراً بتمديد الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 في دورته الثامنة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2019، أي قبل وقت قليل من إعلان جائحة كوفيد-19 حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقا دوليا، مما أثر بشدة على التوقعات التي وضعت في عام 2019. واستنادا إلى الحالة الراهنة للاستعراضات التي أجريت ومع أخذ جميع المعلومات في الاعتبار، لن يكون بالإمكان إتمام الدورة الثانية بحلول حزيران/يونيه 2024.

48- وخلال مداوولات فريق استعراض التنفيذ، أيد المتكلمون إجراء تمديد آخر للدورة الثانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، في حين شدد آخرون على ضرورة أن يكون ذلك التمديد الأخير من نوعه. واقترح أن ينظر المؤتمر إما في تحديد عتبة (على سبيل المثال 70 في المائة من الاستعراضات) يعتبر المؤتمر أنه بخطيها تكون الدورة قد اكتملت ويسمح ببدء المرحلة التالية، أو أن يتفق على عدم تمديد الدورة مرة أخرى إلى ما بعد عام 2025 (CAC/COSP/IRG/2022/6/Add.1، الفقرة 15).

49- وحتى إذا مُدّدت فترة الدورة الثانية حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، يلزم أن تُبذل جهود كبيرة من أجل التقيد بشكل أوثق بالإطار الزمني النموذجي للاستعراضات القطرية، وعكس اتجاه التباطؤ الملحوظ وإحراز تقدم كبير في الدورة الثانية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025.

### 3- الأطر الزمنية الإرشادية للاستعراضات والتأخيرات التي حدثت في الدورة الثانية

50- رُئي على نطاق واسع أن الإطار الزمني الإرشادي المحدد بستة أشهر لوضع الصيغة النهائية للاستعراضات طموح أكثر مما ينبغي. ورُئي على وجه الخصوص أن المواعيد النهائية الإرشادية للرد على قوائم التقييم الذاتي المرجعية ووضع الاستعراضات في صيغتها النهائية قصيرة جداً، ولا سيما فيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية. ولذلك، أوصت دول عديدة بتمديد الأطر الزمنية الإرشادية، على سبيل المثال، إلى سنة واحدة.

51- وأُعرب عن القلق من حالات التأخير التي حدثت في الدورة الثانية (انظر القسم ثانياً أعلاه)، بشأن أمور من بينها أن نتائج الاستعراضات قد تصبح متقدمة جزئياً وقت وضع الوثيقتين الختاميتين في صيغتهما النهائية. وشملت الاقتراحات التي طُرحت لمعالجة هذا التأخير تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقصيرها، والاختيار الدقيق لنطاق المرحلة التالية وتركيزها المواضيعي، وضمان التدريب الكافي لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين، وتمديد الإطار الزمني الإرشادي للاستعراضات.

52- وعلاوة على ذلك، دعا المتكلمون خلال دورات فريق استعراض التنفيذ إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الامتثال للأطر الزمنية الإرشادية.

### 4- نطاق مرحلة الاستعراض التالية وتسلسلها المواضيعي وهيكلها

53- رأى أكثر من 80 في المائة من المجيبين على استبيان عام 2023 أن الهيكل الحالي للآلية، ومن ثم، استعراض الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية في الدورة الأولى، والفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) في الدورة الثانية، مفيد جداً أو مفيد إلى حد ما. واستبين تحد مشترك فيما يتعلق بالفصل الثاني، الذي يتطلب استعراض تنفيذه وقتاً أطول نظراً لاتساع المجالات المشمولة وتعقيدها. ولاحظت بعض الدول الأطراف أن الهيكل الحالي أدى إلى انقضاء وقت طويل بالنسبة لبعض الدول الأطراف بين الاستعراضات في إطار الدورتين الأولى والثانية.

54- وأشار إلى أن تصميم المرحلة التالية لا بد أن يستند إلى الدروس المستفادة في المرحلة الأولى وتجارب الآليات الأخرى ذات الصلة مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل والطابع غير العقابي للآلية. وحُدّدت عدة خيارات فيما يتعلق بنطاق مرحلة الاستعراض التالية وتسلسلها المواضيعي وهيكلها، ووُجّه التأييد الأكبر لزيادة التركيز على فعالية التدابير المتخذة والتنفيذ العملي.

55- وشملت الاقتراحات الأخرى ما يلي:

- استخدام نهج مختلط، بمتابعة تنفيذ التوصيات واختيار تركيز مواضيعي
- الإبقاء على الهيكل الحالي وفقاً لقرار المؤتمر 1/3
- التركيز فقط على تنفيذ التوصيات والنتائج المنبثقة عن المرحلة الأولى
- تغطية جميع أحكام الاتفاقية قيد الاستعراض
- تغطية فصل واحد من الاتفاقية في كل دورة استعراض
- إدراج فصل لم يسبق استعراضه في الاستعراض

- تكييف الاستعراضات مع الدولة الطرف قيد الاستعراض
- إعادة النظر في كيفية الجمع بين الفصول المختلفة في كل دورة استعراض
- التركيز على فعالية استرداد الموجودات وعلى الإحصاءات
- النظر في الجوانب التنظيمية، مثل نسق جمع المعلومات وإطاره الزمني، بعد تحديد مواضيع المرحلة التالية.

## 5- المتابعة

56- تمثلت نقطة الضعف الرئيسية في الآلية المحددة في الردود على استبيان عام 2023 وخلال المداولات في فريق استعراض التنفيذ في عدم وجود إجراء متابعة مخصص، على النحو المتوخى في الفقرة 40 من الإطار المرجعي، التي تشير إلى مرحلة استعراض لاحقة.

57- وقدمت اقتراحات بشأن وضع إجراء متابعة من هذا القبيل للمرحلة التالية. وهذه شملت ما يلي:

- إنشاء عملية متابعة رسمية
- تنظيم حلقات نقاش في إطار فريق استعراض التنفيذ والمؤتمر بشأن الإجراءات المتخذة لدعم الدول الأطراف الأخرى
- تقديم عروض إيضاحية في إطار الفريق بشأن نتائج الاستعراضات القطرية والتدابير المتخذة على سبيل المتابعة
- إعداد تقارير الامتثال
- السماح للدول الأطراف المستعرضة بالعمل مع الأمانة والدول الأطراف المستعرضة من أجل متابعة التوصيات
- تنظيم جولة من أنشطة المتابعة الطوعية فيما يتعلق بتوصيات محددة من أجل تيسير تقديم المساعدة التقنية.

58- وحذرت دولة طرف من أي آلية إبلاغ جامدة واقترحت أن تركز المرحلة التالية، عوضاً عن ذلك، على التنفيذ، لأن الإبلاغ الإلزامي عن المتابعة يمكن أن يتعارض مع المبادئ التوجيهية للألية وطابعها غير التدخلية.

## 6- جمع المعلومات من خلال قائمة التقييم الذاتي المرجعية

59- رأى معظم المجيبين على استبيان عام 2023 أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية المستخدمة لجمع المعلومات مفيدة جدا (41 في المائة) أو مفيدة إلى حد ما (46 في المائة). وأشارت الدول الأطراف إلى أنها كانت مفيدة في التقييم الذاتي للتقدم المحرز وفي إمداد الخبراء المستعرضين بالمعلومات اللازمة والمعارف الأساسية.

60- إلا أن عدة دول أطراف أشارت إلى أن العمل استنادا إلى قائمة التقييم الذاتي المرجعية ليس عمليا جدا نظرا لطولها وشمولها، واقترحت تبسيطها وترشيدها بقدر أكبر. وفي المقابل، رأى آخرون أنها ينبغي أن تكون أكثر شمولاً وأن تكون أكثر مراعاة لنظم الحكم الاتحادية.

61- وفيما يتعلق بأداة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، أعرب 41 في المائة من المجيبين على استبيان عام 2023 عن رغبتهم في تغيير الأداة في المرحلة التالية، في حين أن 27 في المائة لا يريدون تغييرها.

62- وشملت الاقتراحات بشأن المرحلة التالية أن تُستخدَم وثيقة من برنامج Word أو ما يشابهها بحيث تمكّن عدة مستعملين من استكمالها في آن واحد، ويكون بها قدر كاف من أمن البيانات وتكون سهلة الاستعمال وسهلة التشغيل. واقترحت بعض الدول الأطراف أيضا استخدام نظام إلكتروني مماثل للنظام المستخدم لاستعراض تنفيذ

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في حين انتقدت دول أطراف أخرى ذلك النظام باعتباره يتطلب مهارات تقنية أكثر تطوراً، وأعربت عن تفضيلها لمواصلة العمل باستخدام الأداة الحالية.

#### 7- وسائل الحوار المباشر

63- رئي أن وسائل الحوار المباشر (الزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة) مفيدة بشكل خاص، حيث اعتبرها 95 في المائة من المجيبين على استبيان عام 2023 مفيدة جداً أو مفيدة إلى حد ما. ووصفت عدة دول الزيارات القطرية بأنها أكثر أجزاء الآلية فائدة لأنها تيسر تبادل المعلومات وتهيئ فرصة لتوضيح المسائل وتسمح بمشاركة السلطات الوطنية في العملية.

64- وخلال دورات فريق استعراض التنفيذ، شدد المتكلمون على أهمية الحوار خلال الزيارات القطرية لتحسين تقييم تنفيذ الاتفاقية، وتيسير تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات، وتعزيز الشمولية والتنسيق المحلي، وزيادة الوعي بعملية الاستعراض وتسليط الضوء عليها. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة استكشاف الزيارات القطرية المنفذة بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت كوسيلة لزيادة الشمولية، في حين أعرب آخرون عن تفضيلهم للزيارات القطرية الشخصية للسماح بتعزيز الحوار.

65- واتفق المتكلمون على ضرورة مواصلة الحوار المباشر في المرحلة التالية. واقترحت بعض الدول الأطراف تمديد الزيارات القطرية ودعوة المزيد من ممثلي الدول الأطراف قيد الاستعراض إلى المشاركة.

#### 8- الوثيقتان الختاميتان

66- رئي أن الخلاصة الوافية وتقرير الاستعراض القطري، كليهما، وثيقتان مفيدتان، حيث اعتبرهما نصف جميع المجيبين على استبيان عام 2023 مفيدتين جداً واعتبرهما 36 في المائة مفيدتين إلى حد ما. وأرادت نفس النسب المئوية من المجيبين الإبقاء على الوثيقتين الختاميتين للمرحلة التالية (50 في المائة) أو تعديلها (36 في المائة).

67- ورئي أن الخلاصات الوافية على وجه الخصوص مفيدة جداً، في حين اعتبرت بعض الدول الأطراف تقارير الاستعراضات القطرية أطول من اللازم وتتضمن نصوصاً تشريعية أكثر مما ينبغي. وشملت مقترحات تعديل الوثيقتين الختاميتين للمرحلة التالية ما يلي:

- وضع وثيقة ختامية واحدة فقط تركز على الفعالية والتنفيذ والتقدم المحرز.
- إعداد خلاصة وافية أكثر تفصيلاً عوضاً عن تقرير استعراض قطري كامل.

68- ورأت دول أطراف أخرى أن الوثيقتين مفيدتان جداً لتنسيق الأنشطة الرامية إلى تنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني، مثلاً، ومن حيث الفرصة التي تتيحانها لتسليط الضوء على الحالات الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات القائمة والاحتياجات من المساعدة التقنية.

69- وخلال دورات فريق استعراض التنفيذ، اقترح تبسيط الوثيقتين الختاميتين وتضمينهما التاريخ الذي انتهى عنده جمع المعلومات التي أدرجت في التحليل. واقترحت بعض المتكلمات تقديم الخلاصات الوافية خلال دورات الفريق لزيادة إبراز الممارسات الجيدة وتبادلها؛ ولم تؤيد متكلمة ذلك الاقتراح.

70- وفيما يتعلق بنشر الوثيقتين الختاميتين، تراوحت الآراء بين تفضيل الإبقاء على النظام الحالي، الذي تنشر فيه الخلاصة الوافية وتشجع الدول الأطراف قيد الاستعراض على ممارسة حقها السيادي في نشر تقارير الاستعراضات القطرية أو أجزاء منها، وبين الدعوة إلى إتاحة جميع وثائق الاستعراض على الإنترنت.

## 9- دور الأمانة

- 71- أعربت غالبية الدول الأطراف التي ردت على استبيان عام 2023 عن تقديرها للدعم الذي تقدمه الأمانة في سياق الآلية، واعتبرت دول أطراف عديدة أن ذلك الدعم هو أحد نقاط قوة الآلية. ومع ذلك، حدثت تأخيرات من جانب الأمانة أيضاً، يمكن أن تُعزى إلى محدودية عدد الموظفين المختصين بالاستعراضات القطرية.
- 72- وخلال دورات فريق استعراض التنفيذ، أبرز عدة متكلمين دور الأمانة في تيسير وتعزيز الاتساق فيما بين الاستعراضات ودعوا إلى مواصلة ذلك الدور في المرحلة التالية.
- 73- وجرى التشديد على أهمية التدريب لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين، بما في ذلك التدريب عبر الإنترنت، وتقديم المساعدة التقنية، وأوصي بمواصلة الدورات التدريبية أو تقديمها بوتيرة أعلى.

## 10- أوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى

- 74- رأى معظم المحييين على استبيان عام 2023 أن المعلومات التي تنتجها الآليات الأخرى مفيدة جداً (51 في المائة) أو مفيدة إلى حد ما (31 في المائة) لآلية استعراض التنفيذ. وشجعت أمانات الآليات المختلفة على مواصلة تبادل الممارسات الجيدة وترشيد وتبسيط العمليات ومتطلبات الإبلاغ. وفي الوقت نفسه، لوحظ أن العضوية تتباين تبايناً كبيراً من آلية إلى أخرى، ومن ثم، لا يمكن بالضرورة تطبيق الدروس المستفادة مباشرة على آلية استعراض التنفيذ. ولوحظ أيضاً أن موارد أمانة المكتب محدودة مقارنة بـ موارد الآليات المماثلة الأخرى.
- 75- وأشارت دول أطراف عديدة إلى أنها تحبذ النظر في التقارير المعدة في آليات استعراض أخرى في مجال مكافحة الفساد ضمن وثائق المعلومات الأساسية التي تستند إليها في الاستعراضات القطرية.
- 76- وشملت الاقتراحات الإضافية لتعزيز أوجه التآزر ما يلي:
- تعزيز عملية المتابعة، بإعداد إحاطات تقدم إلى فريق استعراض التنفيذ بشأن النتائج أو قراءات للخلاصات الوافية
  - إجراء زيارات قطرية مشتركة لآليات مختلفة، حيثما أمكن ذلك
  - استعراض التوصيات المنبثقة عن آليات أخرى من أجل ضمان قدر أكبر من الاتساق
  - إدراج استنتاجات الآليات الأخرى بشكل أكثر صراحة، إذا وافقت على ذلك جميع الدول الأطراف المعنية
  - مواءمة الاستبيانات عبر هيئات الاستعراض واستبانة الصلات بين التوصيات الصادرة في إطار آليات مختلفة.
- 77- ومع ذلك، شُدد على ضرورة تجنب إيراد إحالات مرجعية إلى استنتاجات أو تقارير الأفرقة العاملة أو المنظمات الأخرى. وسلط الضوء على استقلالية عملية الاستعراض، ولوحظ أن الالتزامات لا تكون بالضرورة هي نفسها في الصكوك المختلفة.

## 11- الإطار الزمني لبدء مرحلة الاستعراض التالية

- 78- أشارت بعض الدول الأطراف إلى أنه ينبغي الشروع في المرحلة التالية من الآلية بمجرد بلوغ معدل إنجاز محدد، مثل 70 في المائة من الاستعراضات. وأشارت دولة طرف إلى أنه، تماشياً مع الفقرة 47 من الإطار المرجعي، لا ينبغي الانتهاء من مرحلة الاستعراض إلا بعد استعراض حالة تنفيذ جميع مواد الاتفاقية في جميع الدول الأطراف، ودُكرت بالفقرة 82 من الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، التي دُعي فيها المؤتمر، بعد اختتام وتقييم نتائج دورة الاستعراض الثانية، إلى تنظيم دورة استثنائية بشأن جميع جوانب

عملية استرداد الموجودات وإعادتها. ورأت تلك الدولة الطرف أنه لا يمكن الشروع في مرحلة استعراض جديدة إلا بعد تلك الفعالية وبعد تقييم النتائج المستخلصة منها وتنفيذ أي اتفاقات مترتبة عليها.

## رابعاً - التوصيات والخطوات المقبلة الممكنة

79- لعل المؤتمر يود أن ينظر في الخطوات المقبلة التالية:

### تمديد الدورة الثانية

80- استناداً إلى التوقعات المحدثة لإتمام الاستعراضات القطرية المعروضة أعلاه وإلى مداوات فريق استعراض التنفيذ، لعل المؤتمر يود أن يمدد الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، بغية بدء مرحلة الاستعراض التالية في الوقت المناسب.

### الأعمال التحضيرية المتعلقة بمرحلة الاستعراض التالية

81- تماشياً مع الإطار المرجعي لآلية الاستعراض، يتوقع أن يحدد المؤتمر مراحل عملية الاستعراض ودوراتها، وكذلك نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفصيله. وفي هذا الصدد، لعل المؤتمر، استناداً إلى المناقشات التي دارت في فريق استعراض التنفيذ التابع له، يود أن ينظر فيما يلي:

- (أ) طرائق إجراء الأعمال التحضيرية للمرحلة التالية؛
- (ب) الإطار الزمني لبدء المرحلة التالية؛
- (ج) ما إذا كان ينبغي تعديل الأطر الزمنية الإرشادية للاستعراضات القطرية؛
- (د) ما إذا كان ينبغي تعديل قائمة التقييم الذاتي المرجعية وحل تكنولوجيا المعلومات الذي يضمها حالياً؛
- (هـ) ما إذا كان من الممكن تعزيز الوثيقتين الختاميتين لتحقيق أكبر قدر من الصلة بالواقع والدقة والقيمة التحليلية ولتأمين وضعهما في صيغتهما النهائية في الوقت المناسب؛
- (و) إجراءات ومتطلبات متابعة الاستنتاجات والملاحظات المنبثقة عن عملية الاستعراض، على النحو المتوخى في الفقرتين 40 و41 من الإطار المرجعي؛
- (ز) سبل زيادة تعزيز أوجه التآزر بين مختلف عمليات استعراض الأقران في مجال مكافحة الفساد.

## الولايات ذات الصلة المتعلقة بمستقبل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد مرحلة الاستعراض الحالية

القرار 1/3 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

...

- 3- يقرر أن تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وأن يُستعرض في كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراضية رُبع عدد الدول الأطراف؛
- 4- يقرر أيضاً أن يستعرض أثناء الدورة الأولى الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي)، على أن يستعرض أثناء الدورة الثانية الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات)؛
- 5- يطلب إلى فريق استعراض التنفيذ أن يجري تقييماً للإطار المرجعي وللتحديات التي تصادف أثناء الاستعراضات القطرية في ختام كل دورة استعراضية، وأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر الدول الأطراف عن حصيلة هذه التقييمات؛
- 6- يقرر أن تُستخدم قائمة تقييم ذاتي مرجعية شاملة كأداة تُبَيَّر تقديم المعلومات عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

...

### المرفق

الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

...

- 9- استعراض تنفيذ الاتفاقية عملية مستمرة وتدرجية. وتبعاً لذلك، تسعى الآلية إلى الأخذ بنهج متدرج وشامل.
- ...
- 40- تقدم كل دولة طرف، خلال مرحلة الاستعراض التالية، في إطار ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية السابقة الخاصة بها. وعند الاقتضاء، تقدم الدول الأطراف معلومات أيضاً عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري الخاص بها.
- 41- يتولى المؤتمر، من خلال فريق استعراض التنفيذ، تقييم الإجراءات والمتطلبات وتكييفها حيثما اقتضى الأمر، وذلك من قبيل متابعة الاستنتاجات والملاحظات التي تنشأ عن عملية الاستعراض.

...

47- يحدد المؤتمر مراحل عملية الاستعراض ودوراتها، وكذلك نطاق الاستعراض وتسلسله المواضيعي وتفاصيله. وتختتم مرحلة الاستعراض لدى إتمام استعراض حالة تنفيذ جميع مواد الاتفاقية في كل الدول الأطراف. وتقسّم كل مرحلة إلى دورات زمنية استعراضية. ويحدد المؤتمر مدة كل دورة من دورات الاستعراض، ويقرر عدد الدول الأطراف التي تشارك في كل سنة من دورة الاستعراض، مع مراعاة عدد الدول الأطراف المقرر استعراضها ونطاق دورة الاستعراض.

48- يقر المؤتمر أي تعديلات تجرى في المستقبل على الإطار المرجعي للآلية. ويتولى المؤتمر، عقب اكتمال كل دورة استعراض، تقييم أداء الآلية وإطارها المرجعي.

...

### مقرّر المؤتمر 1/5

*إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،*

...

(أ) يقرر أن يبدأ فريق استعراض التنفيذ على الفور، بدعم من الأمانة، في جمع ومناقشة المعلومات ذات الصلة من أجل تيسير تقييم الأداء وفقاً للفقرة 48 من الإطار المرجعي، عقب اختتام دورة الاستعراض الأولى؛

(ب) يقرر أيضاً أن يدرج فريق استعراض التنفيذ في دوراته المقبلة بندا في جدول الأعمال يتيح مناقشة المعلومات التي تجمع وفقاً للفقرة (أ) أعلاه؛

(ج) يقرر كذلك أن يضع فريق استعراض التنفيذ في اعتباره، لدى جمع المعلومات عملاً بالفقرة (أ) أعلاه، متطلبات المتابعة في المستقبل وفقاً للفقرتين 40 و 41 من الإطار المرجعي.

### قرار المؤتمر 2/8

*إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،*

...

13- يشجع الدول الأطراف، بمساعدة الأمانة، على أن تتبادل الآراء طوعاً في فريق استعراض التنفيذ، دون المساس بالولايات الرهانة المسندة إلى الفريق والإطار المرجعي، بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً بعد انتهاء مرحلة الاستعراض الأولى، ويطلب إلى الفريق أن يقدم تقريره إلى المؤتمر في دورته العاشرة؛

14- يطلب إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، من أجل أن يواصل تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من الإطار المرجعي والمقرّر 1/5 وفي هذا الصدد، أن يواصل تقديم التقارير إلى مؤتمر الدول الأطراف عن التقدم المحرز، مع مراعاة متطلبات الفقرة 5 من منطوق القرار 1/3 بشأن تقييم الإطار المرجعي في ختام كل دورة استعراضية؛

...

19- يطلب إلى الأمانة أن تقدم إليه في دورته التاسعة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

مقرّر المؤتمر 1/8

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

...

- (أ) يقرّر تمديد فترة الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمدة ثلاث سنوات أي حتى حزيران/يونيه 2024، لإتمام الاستعراضات القطرية في إطار تلك الدورة؛
- (ب) يهيب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية.
-